العرب
السبت 2020/05/09
السنة 42 العدد 11697

واشنطن تضخم الدور الروسي وتتغاضى عن العبث التركي في ليبيا

الخارجية الأميركية لسان حال الإسلاميين وأردوغان

تركز الولايات المتحدة، خلال الفترة الأخيرة، على إظهار حجم النفوذ الروسي في ليبيا دون غيره واستدعاء صورة الدور الذي لعبته موسكو في سوريا لتغيير التطورات الميدانية. وعبّر متابعون للشأن الليبي عن استغرابهم من تجاهل واشنطن للنفوذ التركي في طرابلس، لكن آخرين ردوا ذلك إلى حسابات دولية معقدة.

ماذا عن السلاح التركي

واشنطن – تقود وزارة الخارجية الأميركية حملة سياسية وإعلامية ضد الجيش الليبي تقوم على اتهامه بتلقي دعم عسكري ولوجيستي من روسيا وسوريا دون تقديم أي أدلة تثبت تلك الاتهامات، مقابل تغاضيها عن العبث التركي الذي وصل حدّ إرسال قيادات من تنظيم داعش وجبهة النصرة من إدلب للقتال في صفوف ميليشيات حكومة الوفاق في طرابلس وهو ما أثبتته العديد من المقاطع المصورة.

واتّهمت الخارجية الأميركية الخميس موسكو بتصعيد حدّة النزاع في ليبيا حيث أكّد تقرير للأمم المتحدة وجود مرتزقة روس يقاتلون في صفوف قوات المشير خليفة حفتر، داعية طرفي النزاع الدائر في هذا البلد للتوصّل إلى تسوية سلمية للنزاع.

وقال كريس روبنسون، المتخصّص في شؤون روسيا بالخارجية الأميركية، للصحافيين إنّ الدعم الروسي "أدّى إلى تصعيد كبير لحدّة النزاع وإلى تدهور للوضع الإنساني في ليبيا".

وأضاف روبنسون "غالبا ما تُعتبر فاغنر، عن خطأ، بأنّها شركة أمنية خاصة، لكنّها في الواقع أداة للحكومة الروسية يستخدمها الكرملين لتحقيق أهدافه بتكلفة أقل ومخاطر أقل".

جيمس جيفري

الروس يعملون مع النظام السوري لنقل مقاتلين وعتاد إلى ليبيا

وتنفي السلطات الروسية استخدام متعاقدين عسكريين في أي ساحة قتال خارجية وتقول إن أي مدنيين روس ربما يقاتلون في الخارج هم متطوعون. وينفي الجيش الوطني الليبي تلقي أي دعم أجنبي.

واعتبر هنري ووستر، المسؤول عن شمال أفريقيا في الخارجية الأميركية أنّ موسكو لا تبدو على استعداد للانسحاب من ليبيا التي أصبحت بالنسبة إليها بعد سوريا جزءا من استراتيجيتها للتأثير في المنطقة. وقال "لا يأملنّ أحد أن تحزم روسيا حقائبها وتغادر بعد أن استثمرت في الصراع الليبي".

وانضم مبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى سوريا جيمس جيفري، إلى حملة وزارة الخارجية حيث أكد في تصريحات الجمعة أن الروس يعملون مع النظام السوري لنقل مقاتلين وعتاد إلى ليبيا، وهي نفس الرواية التي ما انفكت الآلة الإعلامية التابعة لتيار الإسلام السياسي في الترويج لها ما يعزز الآراء التي تعتبر أن الخارجية الأميركية باتت تتحدث بلسان حال الإسلاميين وتركيا.

وكانت الاتهامات الأميركية لروسيا بالانخراط في الصراع الليبي قد تراجعت حدتها خلال الأشهر الماضية وسط أنباء عن فتور العلاقة بين القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر وموسكو بعد رفضه التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار بالعاصمة الروسية في يناير الماضي، لتعود بشكل مفاجئ هذا الأسبوع وهو ما يطرح التساؤلات بشأن عودة العلاقات بين الطرفين.

وتدعم روسيا منذ 2014 الجيش الليبي في حربه على المجموعات الإرهابية، لكن بوادر تراجع في هذا الدعم بدأت تظهر خلال الفترة الماضية عندما أعلنت روسيا تحفظها على عملية "إيريني" لمراقبة توريد الأسلحة إلى ليبيا وهي العملية التي تزعج أساسا حكومة الوفاق وحليفتها تركيا التي تدعمها بالأسلحة والمقاتلين.

واعتبر ذلك التحفظ بداية تبدل في الموقف الروسي بعد تفاهمات بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان في يناير الماضي، ولاسيما عقب انتكاسات مني بها الجيش بعد خسارته لمدينتي صرمان وصبراتة وعدد من المدن على الشريط الساحلي.

ونجحت ميليشيات حكومة الوفاق خلال شهر أبريل الماضي في تحقيق تقدم عسكري بفضل الدعم التركي وتحاول حاليا بسط سيطرتها على قاعدة الوطية العسكرية ومدينة ترهونة أبرز مدن الغرب الداعمة للجيش.

ويعكس صمت واشنطن عن التدخل التركي في ليبيا تأييدا ضمنيا بهدف تحقيق توازن عسكري يجبر الجيش على الخضوع لعملية سياسية تنتهي بتسوية على مقاس الإسلاميين، فيما يذهب البعض إلى اعتبار أن تركيا تقاتل بالوكالة عن الولايات المتحدة في ليبيا.

ويفسر مراقبون هذه الحملة التي تشنها الولايات المتحدة بوجود مخاوف من إمكانية شن الجيش بدعم من حلفائه خلال الأيام القادمة لهجوم من شأنه أن يفقد تركيا وحكومة الوفاق الانتصارات التي حققتها، ما يبدد رهان واشنطن على استئناف عملية سياسية تضمن استمرار الإسلاميين في الحكم.

ويتسم الموقف الأميركي بالغموض مما يجري في ليبيا حيث لا تدعم واشنطن بوضوح أي طرف لكن البيانات الصادرة عنها تؤكد انحياز وزارة الخارجية للإسلاميين في حين عكس الاتصال الذي جرى بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب والمشير حفتر العام الماضي تعاطف البيت الأبيض مع الجيش، إذ قال البيت الأبيض حينها إن الاثنين قد تقاسما رؤية للتنمية السياسية في ليبيا.

ويقول بعض المسؤولين السابقين والمحللين إن إدارة ترامب تدعو إلى حل سياسي يضع حدا للقتال، لكنها تواجه صعوبات في التوصل إلى سياسة استراتيجية فعالة في ليبيا. وإلى حدود اليوم، تركز الولايات المتحدة على الحفاظ على تدفق إمدادات النفط ودعم مكاسب مكافحة الإرهاب.

ووصف مسؤول كبير سابق النهج الأميركي تجاه ليبيا بأنه يتلخص في جملة "استمروا في مدّنا بالنفط ولن نتدخل بأي طريقة تتجاوز ما نقوم به الآن".

وفيما توحي واشنطن بأن التدخل الروسي سيكون حاسما في ليبيا، سيكون من مصلحة حكومة الوفاق تضخيم الوجود الروسي الداعم للجيش الليبي.

وتركز الولايات المتحدة، خلال الفترة الأخيرة، على إظهار حجم النفوذ الروسي في ليبيا واستدعاء صورة الدور الذي لعبته موسكو في سوريا في تغيير التطورات الميدانية لصالح الرئيس بشار الأسد.

ويشير المراقبون إلى أن واشنطن لا تريد أن تفوت في ملعب جديد ذي بعد استراتيجي لروسيا بعد سوريا، وهو ما يفسر التركيز الإعلامي على وجود مرتزقة روس ودفاعات قادرة على استهداف الطائرات الأميركية، وربما الأوروبية، إذا نجح الروس في تثبيت وجودهم على الأرض.

الحسابات السياسية تربك أداء الحكومة التونسية

خالد هدوي

تونس – تفاقمت التجاذبات وتصفية الحسابات السياسية بين مكونات الائتلاف الحكومي في تونس، ما ينذر بقرب انفراط عقده خاصة مع غياب مبدأ التضامن بينه ما يربك الأداء في فترة تواجه فيها البلاد تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة نتيجة تفشي وباء كورونا.

ويرى متابعون للشأن التونسي أن حركة النهضة الإسلامية تعمل عبر تصعيدها للخلافات مع شركائها في الحكم إلى إرباك الأداء الحكومي وتثبيت حالة من عدم الانسجام تمهد الطريق أمام سحب الثقة من رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ وتشكيل حكومة جديدة تستجيب لأجنداتها وتصوراتها للمرحلة المقبلة. ودعت حركة النهضة خلال الدورة 39 لمجلس شورى الحركة، رئيس الحكومة إلى مراجعة الموازنة وتغيير البرنامج الحكومي بما يتماشى مع تداعيات وباء كورونا وإيجاد البدائل لتوفير الموارد المالية دون المزيد من الضغط على الموظفين والعمال.

وتأتي الدعوة بعد مرور شهر على تصديق البرلمان التونسي على مشروع قانون تفويض الصلاحيات التشريعية للسلطة التنفيذية ما يسمح لها بإصدار مراسيم حكومية لتسيير الأوضاع زمن كورونا.

وكان الفخفاخ قد أكد أن تونس تعيش مرحلة غير مسبوقة تتطلب تكاتف كل الجهود لتجاوز مخلفاتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لكن الحركة الإسلامية طالبت بمراجعة برنامج الحكومة، دون تقديم بدائلها، في خطوة تكشف تنامي الخلافات داخل الحكومة.

والتقط حلفاء الحكم (التيار الديمقراطي وحركة الشعب) تحركات حركة النهضة الإعلامية والسياسية التي تنتقد فيها الأداء الحكومي، في محاولة لإعطاء انطباع سلبي عن المجهودات الحكومية وبالتالي تحضير الرأي العام لسقوطها.

وقال وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد محمد عبو (التيار الديمقراطي) "لمن ينتظر سقوط الحكومة، نقول له إنها باقية إلى غاية نهاية العهدة وبكل الوسائل".

وتشير مصادر سياسية مطلعة أن حركة النهضة تدفع باتجاه إسقاط حكومة الفخفاخ واستبدالها بحكومة تستوعب حزب قلب تونس (ثاني الكتل البرلمانية) وهو ما يرفضه التيار الديمقراطي وحركة الشعب. وتزامنا مع تحركات الحركة الإسلامية، برزت مؤخرا دعوات على وسائل التواصل الاجتماعي تطالب بإسقاط الحكومة وحل البرلمان وإعادة الانتخابات التشريعية والرئاسية، ما يعمّق الأزمة السياسية في البلاد التي انطلقت بصراع صلاحيات بين حركة النهضة ورئيس الجمهورية قيس سعيّد على إثر تنصيب ما يعرف بـ"حكومة الرئيس" وإسقاط مرشح الحركة لتولي رئاسة الحكومة حبيب الجملي.

ونشر النائب عن حركة الشعب خالد الكريشي تدوينة على صفحته بفيسبوك قال فيها إن "دعاة الانقلاب على الشرعية الدستورية والقانونية يستغلون ضعف التضامن الحكومي بين مكوناته والاختلاف بين الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان) لإسقاط الحكومة وافتكاك السلطة"، متسائلا "هل فشل الحكومة وضعف أدائها يبرران الدعوة إلى إسقاطها، والحال أنها لم تستكمل المئة يوم؟" وشدّد الكريشي على أن "الدعوة إلى إسقاط الحكومة، وإن كانت من حقّ هذه الأطراف، فإنها لا تعني تحول الأمر إلى الدعوة لإسقاط النظام"، لأن ذلك "يشكل قفزاً نحو المجهول، وموجباً حتى للمساءلة القانونية".

وتابع "هؤلاء يراهنون على ما وصفه بانفصام حركة النهضة، كمكون من مكونات هذا الائتلاف، وتشتتها بين ائتلافين، الأول تشريعي مع حزب قلب تونس وائتلاف الكرامة والثاني ائتلاف تنفيذي مع حركة الشعب والتيار الديمقراطي وتحيا تونس وكتلة الإصلاح".

محمد عبو

نقول لمن ينتظر سقوط الحكومة إنها باقية بكل الوسائل

ودشنت حركة النهضة الخلافات بين السلط الثلاث (رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان) عندما قدم رئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي توصيات بشأن كيفية مواجهة فايروس كورونا اعتبرها رئيس الجمهورية قيس سعيّد تدخلا في صلاحياته ودعا حينها في رسالة غير مباشرة للغنوشي إلى "احترام صلاحيات كل طرف".

ويرى متابعون أن استبعاد سعيّد للغنوشي وعدم توجيه دعوة له لحضور اجتماع مجلس الأمن القومي الذي خصص للنظر في الأزمة الليبية يؤكد الخلاف العميق بين الرجلين على ملامح الخارطة الدبلوماسية الإقليمية.

غياب الانسجام يؤسس للتباعد

ملف عودة العالقين يحرج الحكومة المغربية

محمد ماموني العلوي

الرباط – قرّر عدد من المغاربة العالقين في الخارج جراء تفشي وباء كورونا تنظيم وقفة احتجاجية، الاثنين المقبل، أمام القنصليات المغربية في الخارج للمطالبة بالعودة إلى بلادهم، ما يحرج الحكومة المغربية المرتبكة في تسوية هذا الملف.

وقال تجمع المغاربة العالقين في بلدان العالم في بيان لهم إن قرار الاحتجاج جاء "بعد شهرين من الصبر دون أن تحدد الحكومة المغربية، أي تاريخ للشروع في ترحيلنا"، فيما يقدر عدد المغاربة العالقين بـ27850.

وطالب العالقون من مجلس النواب، بصفته مؤسسة لها حق الرقابة على العمل الحكومي، أن يمارس صلاحياته لحثّ الحكومة المغربية على تحمل مسؤولياتها وترحيل العالقين في أقرب وقت.

وقال رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني الخميس إنّ عودة المغاربة العالقين في الخارج مرهون بقرار فتح الحدود، مشيرا إلى أن وزارة الشؤون الخارجية والمغاربة المقيمين بالخارج تكلفت بـ5700 منهم، أي ما يمثل 25 في المئة، من خلال 155 مركزا وخلية في مختلف سفارات وقنصليات المملكة.

ولفت العثماني إلى أن "عودة هؤلاء المغاربة حق ولابد من أن نجد حلا للموضوع، ولدينا كل السيناريوهات ونشتغل عليها، وبمجرد أن يتخذ قرار فتح الحدود المغلقة سيدخلون".

وعلقت النائبة ابتسام العزاوي على تصريحات العثماني بالقول "رئيس الحكومة فشل مرة أخرى في الإجابة عن أحد أهم الأسئلة، المتعلقة بمتى وكيف ستكون عودة المغاربة العالقين بالخارج"، مشيرة إلى أن "هؤلاء يحتاجون ونحتاج جميعا لمعلومة تحيي الأمل وتخفف الضغط النفسي الرهيب الذي يعيشونه".

وتابعت النائبة عن حزب الأصالة والمعاصرة المعارض "مضى أكثر من 45 يوما منذ تفعيل القرار المهم لإغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية، لكن لا وجود لرؤية حول تواريخ عملية العودة، وليس هناك معلومة حول الاستراتيجية المعتزمة لتنظيم عملية العودة والأولويات".

وتسبب تعليق جميع الرحلات الجوية وإغلاق الحدود من قبل جميع الدول لمحاصرة فايروس كورونا، في بقاء الآلاف من المغاربة في عدد من دول العالم أغلبهم يواجهون أوضاعا صعبة رغم تدخل القنصليات والسفارات المغربية.

وقال رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية إن "الحديث عن عدم وجود خطة لإجلاء العالقين اعتراف بالإفلاس الحكومي".